

Distr.: General
4 February 2003

القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٧٠٠، المعقودة يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة كوت ديفوار واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدها،

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي،

وإذ يشير إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أكرا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لنشر قوة حفظ سلام في كوت ديفوار،

وإذ يشير كذلك إلى دعمه التام للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وإذ يعرب أيضا عن تقديره للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى تسوية،

وإذ يرحب بانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة للقوى السياسية في كوت ديفوار في ليناس – ماركوسي بدعوة من فرنسا، في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وبانعقاد مؤتمر رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار في باريس في يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣،

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عقب انعقاد الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في داكار، وكذلك بالبلاغ الصادر في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ عقب انعقاد الدورة العادية السابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارهما وحلها على مستوى رؤساء الدول والحكومات،

وإذ يلاحظ وجود تحديات تهدد استقرار كوت ديفوار، **وإذ يقرر** أن الحالة في كوت ديفوار تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - **يؤيد** الاتفاق الذي وقّعته القوى السياسية في كوت ديفوار في ليناس - ماركوسي يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/99) (''اتفاق ليناس - ماركوسي'')، والذي أقره مؤتمر رؤساء الدول، **ويطلب** إلى جميع القوى السياسية في كوت ديفوار تنفيذه تنفيذا تاما وبدون تأخير؛

٢ - **يحيط علما** بالأحكام الواردة في اتفاق ليناس - ماركوسي بشأن تشكيل حكومة مصالحة وطنية، **ويطلب** إلى جميع القوى السياسية في كوت ديفوار أن تتعاون مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فيما يتعلق بتشكيل حكومة متوازنة ومستقرة؛

٣ - **يحيط علما أيضا** بالأحكام الواردة في اتفاق ليناس - ماركوسي التي تنص على إنشاء لجنة رصد، **ويدعو** جميع أعضاء تلك اللجنة إلى متابعة الامتثال لأحكام الاتفاق عن كثب، **ويحث** جميع الأطراف على التعاون مع اللجنة تعاونا تاما؛

٤ - **يعرب عن امتنانه** للأمين العام للدور الحيوي الذي اضطلع به في إجراء هذه الاجتماعات على نحو سلس، **ويشجعه** على مواصلة المساهمة في التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة في كوت ديفوار؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، في أقرب وقت ممكن، توصيات عن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم دعما تاما تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، بناء على الطلب المقدم من مؤتمر المائدة المستديرة للقوى السياسية في كوت ديفوار، ومن مؤتمر رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار، **ويعلن** عن استعداده لاتخاذ تدابير ملائمة استنادا إلى هذه التوصيات؛

٦ - **يرحب** بنية الأمين العام تعيين ممثل خاص لكوت ديفوار، يتخذ مقره في أبيدجان، ويطلب إليه أن يفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٧ - **يدين** انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي جرت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، **ويؤكد** الحاجة لتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة، **ويحث** جميع الأطراف، بما فيها الحكومة، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة ضد المدنيين بصرف النظر عن أصولهم؛

٨ - **يرحب** بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية بهدف الإسهام في التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وخاصة، من أجل تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي؛

٩ - **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا للاقتراح الوارد في الفقرة ١٤ من الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار، **يفوض** الدول الأعضاء المشاركة في قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفقا للفصل الثامن، والقوات الفرنسية التي تدعمها، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن وحرية حركة أفرادها وبأن تقوم، دون المساس بمسؤوليات حكومة المصالحة الوطنية، بكفالة حماية المدنيين المهددين مباشرة بالعنف الجسدي ضمن مناطق عملياتها، باستخدام السبل المتاحة لها، وذلك لفترة ستة أشهر، يقوم المجلس بعدها بتقييم الحالة على أساس التقارير المشار إليها في الفقرة ١٠ أدناه، ويقرر ما إذا كان سيجدد هذا التفويض؛

١٠ - **يطلب إلى** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال قيادة قواتها، وفرنسا، إلى تقديم تقارير دورية إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، عن جميع جوانب تنفيذ الولايات المنوطة بها؛

١١ - **يدعو** جميع الدول المجاورة لكوت ديفوار أن تدعم عملية السلام بمنع أي عمل قد يقوّض أمن وسلامة أراضي كوت ديفوار، وخاصة حركة المجموعات المسلحة والمرتزقة عبر حدودها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها في المنطقة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

١٢ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.
